عنوان البحث : مبادئ و قواعد الحكم الراشد

كلية العلوم الإجتماعية و الإنسانية (المركز الجامعي مغنية)

الشعبة : علم إجتماع السنة الثالثة ليسانس

السنة : 2024 - 2025

تحت إشراف : د. بن شرقي عبد الإلاه

أعضاء البحث : زيوش إيمان

بلهبري إيمان

سليمانى نجلاء إبتسام

عنوان البحث : مبادئ و قواعد الحكم الراشد

خطة البحث:

مقدمة:

المبحث الأول: ماهية الحكم الراشد

المطلب الأول: مفهوم الحكم الراشد

المطلب الثاني: أهمية الحكم الراشد

المبحث الثاني: قواعد الحكم الراشد

المطلب الأول: أهم القواعد الأساسية للحكم الراشد

المطلب الثاني: دور الحكم الراشد في تحقيق العدالة الإجتماعية

المبحث الثالث: مبادئ الحكم الراشد

المطلب الأول: الشفافية و المساءلة

المطلب الثاني: المشاركة و المساواة

الخاتمة:

قائمة المصادر و المراجع:

مقدمة:

في عالم اليوم، أصبح الحكم الراشد أحد أهم الركائز لتحقيق التنمية المستدامة و الإستقرار الإجتماعي و الإقتصادي. بعكس الحكم الراشد إلزام الدولة بتحقيق الشفافية و المساواة و المشاركة الفعالة في صنع القرار، بما يضمن حقوق الأفراد و يعزز العدالة الإجتماعية، ويتناول هذا البحث مفهوم الحكم الراشد، ومبادئه الأساسية، و دوره في تحسين جودة الحياة للمواطنين و تقليل الفجوات الإقتصادية والإجتماعية كما يهدف إلى تحليل تأثيرات الحكم الراشد على التنمية المستدامة و إستقرار المجتمعات، و استعراض التحديات التي تواجه تطبيقه في مختلف الدول اذا من هذا المنطلق نطرح التساؤل التالي: **مذا نقصد بالحكم الراشد، وماهي أهم مبادئ و قواعد هذا الحكم؟**

المبحث الأول: ماهية الحكم الراشد

المطلب الأول: مفهوم الحكم الراشد

لغة: الحكم الراشد بمعنى الإدارة الصحيحة و المستقيمة.

إصطلاحاً: هو نهج إدارة يعتمد على الشفافية و المساءلة و المشاركة لتحقيق التنمية المستدامة و حماية حقوق الإنسان .

تعريف الحكم الراشد: هو أسلوب إدارة تعتمد على الشفافية و المساءلة و سيادة القانون، و يهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة و ضمان الحقوق الأساسية للأفراد من خلال مشاركة فعالة و عدالة في توزيع الموارد .

الأمم المتحدة: عملية صنع القرار التي تتسم بالشفافية و المساءلة و الشمولية

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: إطار يحدد العلاقات بين الحكومة و المجتمع و يعزز العدالة الإجتماعية و التنمية المستدامة ¹.

منظمة التعاون و التنمية الإقتصادية: القدرة على إدارة شؤون الدولة باحترام حقوق الأفراد و تحقيق التنمية المستدامة .

مجموعة البنك الدولي: الطريقة التي تمارس بها السلطة لإدارة الموارد الإقتصادية و الإجتماعية للدولة لتحقيق التنمية .

الأكاديمية الوطنية للحكومة: تعرف الحكم الراشد بأنه " الأسلوب الذي تدار به الموارد العامة بما يضمن المشاركة الفعالة، و يحقق الإستقرار و التنمية" ².

1-البنك الدولي(1992)،الحكم الراشد.

2-الأكاديمية الوطنية للحكومة،2018.

المطلب الثاني: أهمية الحكم الراشد

الحكم الراشد يعتبر من المفاهيم الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة و العدالة الإجتماعية، يتضمن هذا النوع من الحكم مبادئ رئيسية مثل الشفافية و المساءلة، و سيادة القانون و المشاركة، و الإستجابة للإحتياجات العامة، نذكرها في بعض من أهم فوائد الحكم الراشد.

تحقيق العدالة: يضمن الحكم الراشد أن يتساوى جميع المواطنين في الحصول على الفرص و الحقوق و يعزز العدالة و يقلل من التمييز و الفساد.

تعزيز الشفافية و المساءلة: يعزز الحكم الراشد الثقة بين الحكومة و المواطنين عبر تعزيز الشفافية و جعل المسؤولين الحكوميين خاضعين للمساءلة، مما يساعد على الحد من الفساد

تحقيق التنمية المستدامة: من خلال التركيز على الإستفادة العادلو من الموارد و تعزيز المشاركة المجتمعة، يسهم الحكم الراشد في بناء المجتمعات مستدامة يمكن أن تنمو و تتطور بمرور الوقت.³

زيادة المشاركة السياسية: يعطي الحكم الراشد أهمية كبيرة لإشراك المواطنين في صنع القرار، مما يؤدي الى إستجابة أكثر دقة لإحتياجات الناس و تحقيق شعور بالمشاركة و الملكية العامة.

تحسين الخدمات العامة: يساعد الحكم الراشد في تحسين كفاءة و جودة الخدمات العامة من تعليم، صحة، وبنية تحتية، حيث يكون توزيعها أكثر عدالة و بناء على احتياجات الناس.

تعزيز الإستقرار السياسي: يساعد الحكم الراشد في تحقيق الإستقرار السياسي، عبر بناء الثقة بين الحكومة و الشعب، و تقليل الصراعات الإجتماعية و النزاعات.⁴

بالإجمال، إن الحكم الراشد يعتبر حجر الزاوية لبناء مجتمع عادل، مستقر، و مزدهر ، حيث يعمل على تحقيق رفاهية الأفراد و المجتمع ككل من خلال مبادئ تضمن احترام الحقوق و الإستجابة لإحتياجات المواطنين.

³ - حسن عبد الله، الحكم الراشد و التنمية المستدامة، محلية العلوم الانسانية، العدد 2017، 55.
⁴ - عطية سمير، الحكم الرشيد: مقومات وآليات، دار الفكر العربي، 2015.

المبحث الثاني: قواعد الحكم الراشد

المطلب الأول: أهم قواعد الحكم الراشد

- (1)- المشاركة: تشجيع المشاركة الفعالة من جميع سكان المجتمع في عمليات صنع القرار.
- (2)- الشفافية: توفير المعلومات للجمهور حول القرارات الحكومية و العمليات السياسية.
- (3)- المساءلة: يجب أن يكون القادة و المسؤولون عن إتخاذ القرار مسؤولين عن أفعالهم و قراراتهم.
- (4)- سيادة القانون: يجب أن تسود القوانين بشكل عادل على جميع الأفراد، بغض النظر عن مناصبهم.
- (5)- النزاهة: إلزام المسؤولين بالمعايير الأخلاقية و صنع الفساد.
- (6)- كفاءة و فعالية: تقديم الخدمات العامة بطريقة فعالة و بجودة عالية.
- (7)- الإستجابة: قدرة الحكومات على الإستجابة لإحتياجات المواطنين و متطلباتهم.
- (8)- العدالة الإجتماعية: ضمان توزيع عادل للموارد و الفرص بين جميع الأفراد و المجتمعات.
- (9)- المساواة و عدم التمييز: التأكد من أن جميع الأفراد يتمتعون بحقوق متساوية دون تمييز على أساس العرف، الجنس، الدين، أو أي أسس أخرى.
- (10)- التخطيط الإستراتيجي: تطوير إستراتيجيات طويلة الأجل تلبي إحتياجات المجتمع و بوجهات التنمية المستدامة.
- (11)- تعزيز ثقافة الديمقراطية: دعم قيم الديمقراطية و حقوق الإنسان من خلال التعليم و المشاركة المجتمعية.
- (12)- تعزيز الشركات: بناء شركات بين الحكومة و المجتمع المدني و القطاع الخاص لتعزيز التنمية المستدامة و تحقيق الأهداف المشتركة.
- (13)- الإستقلالية القضائية: ضمان إستقلالية النظام القضائي عن أي ضغوط سياسية أو إجتماعية.
- (14)- التغاضي: يجب أن يتاح للأفراد حق في القرارات الإدارية و القضائية.
- (15)- سيادة القانون: إحترام القوانين و تطبيقها على الجميع بلا استثناء، بعد الإلتزام بسيادة القانون أساسا للحفاظ على النظام وضع التعسف و الفساد.
- (16)- الكفاءة و الفعالية: التركيز على تحسين الأداء و تنفيذ الأهداف بأعلى مستوى من الجودة بأقل تكلفة ممكنة، مما يساعد على تحقيق الإستدامة و يزيد من رضي المواطنين⁵.

⁵ -معهد الحكومة في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا (2021). "الحكومة الرشدة: مفاهيم و قيم".

المطلب الثاني: دور الحكم الراشد في تحقيق العدالة الإجتماعية.

- (1)- توفير الفرص المتساوية: يعتمد الحكم الراشد على تحقيق المساواة في الوصول الى الخدمات و الموارد العامة، مما يضمن حصول جميع الأفراد على نفس الفرص التعليمية و الصحية و الإقتصادية، بغض النظر عن خلفياتهم الإجتماعية أو الإقتصادية.
- (2)- تطبيق سيادة القانون: يضمن الحكم الراشد تطبيق القانون بشكل عادل و متساوي على الجميع دون تمييز، و هو ما يسهم في حماية حقوق الأفراد و الحد من الظلم و التعسف. كما يعمل هذا المبدأ على مكافحة الفساد، الذي يمثل عقبة أمام تحقيق العدالة الإجتماعية.
- (3)- تعزيز الشفافية و المساءلة: من خلال الشفافية و المساءلة، يتيح الحكم الراشد للمجتمع مراقبة أداء الحكومة و التأكد من أنها تعمل لصالح الجميع، تسهم المساءلة في محاربة الفساد و إساءة إستغلال السلطة، مما يعزز ثقة المواطنين في المؤسسات و يؤدي إلى تحسين توزيع الموارد.
- (4)- مشاركة المواطنين في صنع القرار: يتيح الحكم الراشد فرص مشاركة المواطنين في صنع القرارات التي تؤثر في حياتهم اليومية، مما يضمن أن تلبي احتياجات جميع الفئات الإجتماعية.
- (5)- تعزيز التنمية المستدامة: يعتمد الحكم الراشد على التخطيط الإستراتيجي و إستخدام الموارد بكفاءة، مما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة.
- (6)- توفير الأمان و الحماية الإجتماعية: يسعى الحكم الراشد إلى توفير نظم حماية إجتماعية تحمي الفئات الضعيفة في المجتمع مثل الفقراء، و الأيتام وكبار السن.⁶

⁶ -برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "الحكومة من أجل التنمية" التنمية المستدامة"، 2014.

المبحث الثالث: مبادئ الحكم الراشد

المطلب الأول: مبدأ الفصل بين السلطات إستقلال القضاء و الإعلام

1- الفصل بين السلطات:

إستأثرت العلاقة بين السلطات العامة في الدولة باهتمامات الفقه السياسي والدستوري من القدم نظرا لما هذه العلاقة من آثار بعيدة المدى على مستقبل الحرية و المجتمع، و بهذا ظهرت نظرية الفصل بين السلطات. و التي تدعو إلى كفالة قدر مناسب من الإستقلال لكل سلطة من السلطات الثلاث، و ذلك حتى تتمكن من مباشرة الإختصاصات الممنوحة لها بعيدا عن الوصاية التي يمكن أن تقع عليها من باقي السلطتين بما في ذلك من تعويق لها و إفقادها لكيانها و صلاحياتها.

إرتبط مبدأ الفعل بين السلطات باسم الفيلسوف الفرنسي "مونتسكيو" الذي كان له الفضل في إبرازه كمبدأ أساسي لتنظيم العلاقة بين السلطات العامة في الدولة و كوسيلة لتفتيت السلطة و منع تركيزها في يد واحد يهدد حريات الأفراد و يعرض حقوقهم للخطر، و يذهب أفلاطون إلى توزيع وظائف الدولة بالتعادل بين هيئات مختلفة، لكن لا تتفرد هيئة بالحكم و تمس سلطة الشعب بشرط أن تتعاون هذه الهيئات فيما بينها و تراقب بعضها⁷.

و عليه نستخلص تعريف الفصل بين السلطات بأنه توزيع وظائف الدولة التشريعية و التنفيذية و القضائية على هيئات مستقلة عن بعضها البعض و متوازنة، حتى لا تتركز السلطة في يد واحدة فتسيء إستعمالها، و تستبد بالمحكومين و تقضي على حقوقهم.

و تتجلى أهمية الفصل بين السلطات في النقاط الآتية:

أ- **صيانة الحرية و منع الإستبداد:** يؤدي نظام تركيز السلطات في هيئة واحدة إلى إساءة إستعمال السلطة التي تنتهي بالقضاء على حريات الأفراد و حقوقهم.

ب- **إتقان الدولة و وظائفها و حسن سير العمل بها:** إن توزيع السلطات على عدة هيئات هي نوع من التخصص و إعتناء كل سلطة بعملها و مجال إختصاصها مما يؤدي إلى إتقان العمل و إجادته.

ج- **إحترام القوانين و تطبيقها:** يحقق هذا مبدأ إحترام القوانين و يكفل تطبيقها.

د- **تجسيد الديمقراطية:** يعتبر مبدأ فصل السلطات من الركائز الأساسية التي تقوم عليها الدولة الديمقراطية، فتتوزع السلطات بين هيئات مختلفة يساعد على ترقية و ضمان الفكر الديمقراطي.

هـ- **تأكيد مبدأ المشروعية في الدولة:** يعتبر مبدأ الفصل بين السلطات من الضمانات المهمة التي تكفل قيام دولة القانون، فهو وسيلة فعالة لكفالة إحترام القوانين و تطبيقها تطبيقا عادلا و سليما⁸.

⁷ -حاجة عبد العالي، يعيش تمام آمال، بحث بعنوان "تطبيقات مبدأ فصل السلطات في ظل الدستور 1996 منشور بمحلية الإجتهد القضائي"، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد 4، ص 254.

⁸ -عبد العزيز محمد سالم، قيود الرقابة الدستورية، نهضة القانون، القاهرة، مصر 1998، ص 97.

(2)- مبدأ استقلال القضاء:

القضاء وظيفة قديمة ظهر منذ تشكل الجماعات البشرية الأولى، كجزء من منظومة السلطة و أسلوب الحكم و كانت الغاية الكبرى و السامية هي العدالة و المساواة و التي تطمح إليها كل الشعوب و المجتمعات مهما كانت عقائدها و أديانها و ثقافتها و حتى لا تكون وظيفة القضاء محتكرة في يد أصحاب المال و القوة و النفوذ، يجب أن تتمتع بالإستقلالية و حرية التصرف و القرار بعيدا عن أي تدخل أو تأثير من أطراف أخرى في إطار ما يقدره القانون وحده⁹.

إن إستقلال القضاء هو أن لا يخضع القاضي في إطار أحكامه لأي سلطة أخرى غير سلطة القانون و كذلك أن تكون جميع الإجراءات المتخذة قبل إصدار الحكم من دلائل و ملفات و تحقيقات و شهادات..... حرة و مستقلة.

يعني ذلك أن لا يتبع سلك القضاء لأي سلطة أخرى، سواء كانت السلطة التنفيذية أو السلطة التشريعية ، أو رجال المال و أصحاب الجاه و النفوذ في المجتمع ، حيث يكون المسار المهني للقاضي مسير بطريقة ذاتية، بعيدة عن التحكم من الطرف آخر غير سلك القضاء نفسه ، فمثلا في مجلس القضاء المشكل من قضاة منتخبين من زملائهم، فيكون المسار المهني للقاضي مثل التعيين و النقل و العزل و الترقية من صلاحيات مجلس القضاء وحده، و الذي يحكمه قانون أساسي للمهنة، يحافظ على مبدأ الإستقلالية و يسهر على حقوق رجال القضاء.

و عليه جاءت أهمية استقلال القضاء كونه وظيفة حيوية في أي دولة أو مجتمع فهو الضامن لتكريس العدل و المساواة بين الناس، و حماية الضعفاء من الظلم و الإستبداد و إعطاء الحقوق لمستحقيها و بالتالي تكريس الثقة بين المواطنين و الدولة، مما يضمن الإستقرار و الطمأنينة في المجتمع.

⁹ -شريف يونس، إستقلال القضاء، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، ط2007، ص1، ص21.

(3)-مبدأ إستقلال وسائل الإعلام:

الإعلام هو نقل و تزويد الناس و المواطنين بالمعلومات و الأخبار و الأفكار و غيرها حتى يكونوا على إطلاع بما حولهم من حوادث و مواقف ، و ليكونوا مرثيا حولها و يتصرفون بالتالي بطريقة صحيحة، و تتم عملية التزويد بواسطة وسائل متعددة مثل الجرائد أو الصحافة المكتوبة و الراديو أو الرسائل المسموعة و التلفزة و للإعلام وظائف متعددة في المجتمع تبدأ بالإخبار أي إعطاء المعلومة و تنتهي بالترفيه و التسلية،مرورا بالتحقيق و التنوير و التحسيس و تشكيل الإتجاهات و الرأي العام و الدعاية.

"إن حرية الإعلام تعني حق الوصول إلى مصدر المعلومات و الحصول عليها و نقلها و تبادلها و نشرها دون قيود، و الحق في إصدار الصحف و عدم فرض رقابة مسبقة على ما تقدمه إلا في أضيق الحدود، كالأمر الأمنية و العسكرية و ما يتصل بحرية الآداب العامة"¹⁰ و يتبع في ذلك حرية إبداء الرأي و النقاش و التعبير و الإنتقاد دون ضغوط أو متابعات و دون إجراءات إنتقامية.

إذا كانت وسائل الإعلام مقيدة أو خاضعة لجهة ما، فإنها لا تساهم في كشف النقائص و الأخطاء و الفساد فيها، بل تشجع السلوكات غير الصحيحة في الدولة و المجتمع، مثال عن ذلك : هزيمة مصر و العرب في حرب 1967، عندما كانت وسائل الإعلام تمجد كل ما يأتي من السلطة دون أن تنتقدها أو تنصحها لتعديل الأوضاع و حدثت الهزيمة أو النكسة.

و عليه فإن إستقلالية و حرية الإعلام و الصحافة لها دور كبير للغاية و إسهام معتبر في مكافحة الفساد و تكريس الحكم الراشد، كمالها علاقة وطيدة و عضوية الديمقراطية في الدولة و في المجتمع، و في الصدد يري الكاتب فاروق أبو زيد كخلاصة لما درسه في بحثه فيه حول علاقة الصحافة خاصة و الإعلام عامة بالديمقراطية أدل القانون الذي يحكم هذه العلاقة هو أن: "الصحافة ترتقي فكريا و مهنيا كلما زادت مساحة الديمقراطية المتاحة لديها و أنها تتخلف فكريا و مهنيا كلما قلت مساحة هذه الديمقراطية"¹¹.

¹⁰ فضل طلال العامري، حرية الإعلام في الوطن العربي في ظل غياب الديمقراطية، هلا للنشر و التوزيع، القاهرة، ط2011، ص1، ص23.

¹¹ فاروق أبوزيد، الاعلام و الديمقراطية، عالم الكتب، القاهرة، ط2010، ص1، ص07.

المطلب الثاني: الشفافية و المراقبة و المحاسبة

1- مبدأ الشفافية:

تعتبر الشفافية من أهم القضايا التي يهتم بها العالم بكل أطيافه، فهذه القضية تعمل للقضاء على كل أشكال الاستغلال و الفقر و كذلك الوقاية من الأزمات الاقتصادية.

"و الشفافية تعني الوضوح و العقلانية و الالتزام بالمتطلبات أو الشروط المرجعية للعمل و تكافئ الفرص للجميع و سهولة الاجراءات و الحد من الفساد، فشفافية القوانين و وضوحها و بساطة صياغتها و سهولة فهمها فضلا عن سهولة الاجراءات التنفيذية و بساطتها و عدم تعقيدها".¹²

" و الشفافية اصطلاحاً: هي قيام الشركات المساهمة ذات الاكتتاب العام بتوفير المعلومات و البيانات المتعلقة بنشاطها و وضعها تحت تصرف المساهمين و أصحاب الحصص، و إتاحة الفرصة لمن يريد منهم الاطلاع عليها و عدم حجب المعلومات فيها، عدا تلك التي يكون من شأنها الضرر بمصالح الشركة فيجوز لها الاحتفاظ بسريرتها مثل: أسرار الصناعة و العلاقات مع الموردين و غير ذلك".¹³

و ترتبط الشفافية بمفهوم الإفصاح من حيث مفهومها و معناها: حيث إنهما تلتقيان في حيث المعارف أو نقل المعلومات ممن يعلمها لمن لا يعلمها و تتضمن الشفافية عدد من العناصر:

1- معرفة أصحاب المصلحة ما يدور في الأماكن و المرافق العامة.

2- الالتزام بعلانية المعلومات و الأنظمة و الوثائق الحكومية.

3- إعطاء المواطنين في المشاركة و المناقشة قبل إصدار القرار.

4- الحرص على وضوح الأنظمة و اللوائح لكافة المستفيدين.

5- الإفصاح عن المصاريف و الإيرادات للأجهزة الحكومية.¹⁴

و تظهر أهمية النزاهة في محاربة الفساد الداخلي في الشركات و عدم السماح بوجوده و لا باستحاراه و تحقيق و ضمان النزاهة و الاستقامة لكافة العاملين في المؤسسات، و محاربة الانحرافات خاصة تلك التي تشكل تهديداً لمصالح مختلف، و تحقيق الاستفادة القصوى و الفعلية من نظم المحاسبة و الرقابة الداخلية و تحقيق أعلى قدر من الفاعلية من المراجعين الخارجيين الذين هم على أكبر قدر من الاستقلالية.

¹² -نزوية بوقاوي، الشفافية في عمليات التخاصية، مجلة أخبار التخاصية، المجلد 1، العدد 5، ص 19

¹³ -محمد سمير الصبان، أصول قياس أساليب الاتصال الحاسبي، الدار الجامعية، بيروت، 1991، ص 350.

¹⁴ - سامي الطوضي، الإدارة بالشفافية، مجلة البحوث الادارية، مج 14، العدد 1، مصر 2020، ص 117.

(2)-المراقبة:

نتيجة للدور الهام الذي تلعبه أنظمة الرقابة في نجاح المؤسسات، فقد حظت باهتمام الهيئات المحاسبية التي سعت إلى تطوير مفهوم الرقابة بصورة مستمرة كما أنها تعتبر جزء لا يتجزأ من إدارة المؤسسة تمثل حاجز الأمان في الدفاع عن الأصول و ممتلكات المؤسسة و حمايتها من التلاعب و الاختلاس حيث تعتمد على آليتين أساسيتين للرقابة المحاسبية و الرقابة الإدارية .

و لقد أعطيت لوظيفة الرقابة تعريفات متعددة و مختلفة منها الرقابة عبارة عن قياس و تصحيح أداء المرؤوسين للتأكد من أن أهداف المنظمة و الخطط الموضوعية لبلوغ هذه الأهداف قد تم تنفيذها بشكل معرضاً¹⁵.

إن الرقابة هي مجموعة العمليات و الأساليب التي يتم بمقتضاها التحقق من أن الأداء يتم على النحو الذي حددته الأهداف و المعايير الموضوعية، فالرقابة بهذا المعنى تتضمن عمليات تسبق الأداء و تتخله، ثم تعقبه بعد حدوثه، فالرقابة تتضمن مجموعة من العمليات التي تستهدف توجيه الأداء نحو تحقيق ما رسم له من أهداف و معايير و قياس درجة نجاح الأداء الفعلي في تحقيق الأهداف و المعايير بهدف تقويمه و تصحيحه¹⁶.

و تهدف الرقابة إلى الكشف عن الانحرافات الإيجابية أو السلبية التي تحدث أثناء تنفيذ العمل ، و هي تسعى لتحقيق مايلي:

1-كشف مواطن الخلل و الانحرافات التي تحدث و نوعها و أسبابها و تقييم نتائجها و الاستفادة من ذلك عند إعداد الخطط اللاحقة.

2-التعرف على مدى واقعية الخطط من خلال مقارنة الانجازات بالأهداف المرسومة.

3-التأكد من أن عملية التنفيذ تجري كما هو مرسوم لها و تعمل على تحقيق الأهداف الواردة في الخطة.

4-تحديد الجهات المسؤولة عن مواطن الخلل و الانحرافات .

5-تحديد الصعوبات و المشاكل التي تواجه عملية التنفيذ و كيفية التغلب عليها و تجنبها مستقبلاً عند وضع خطط جديدة¹⁷.

من الواضح أن الرقابة تهدف إلى إثبات المجتهد، كما تعاقب المسيء و بذلك تحقق

الغاية الرقابة و هي تصحيح ما وقع من أخطاء و تقويم ما حدث من انحرافات و الأساسية من تجنب وقوعها مستقبلاً بالقضاء على أسبابها، و توجيه العاملين إلى تحسين أدائهم مما يؤدي في النهاية إلى تعاظم إرتباطهم بمنظمتهم الإدارية.

15 -جمال الدين لعويسات، مبادئ الإدارة، دار هوية للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2005، ص149.

16 -أحمد صقر ماستور، الإدارة العامة، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، ط1، بيروت، لبنان، 1997، ص377، 378.

17 -العلاق بشير، الإدارة الحديثة نظريات و مفاهيمهم، دار اليانوروي للنشر و التوزيع، 2008، ص346، 345.

(3)-المحاسبة:

يعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساءلة على أنها الطلب من المسؤولين تقديم التوضيحات اللازمة لأصحاب المصلحة حول كيفية استخدام صلاحياتهم وإدراك واجباتهم و الأخذ بالانتقادات التي توجه لهم و تلبية الاحتياجات المطلوبة منهم فتمارس الأحزاب السياسية وظيفة المساءلة عن طريق وجودها في المؤسسات البرلمانية و ذلك عن طريق السؤال الكتابي أو السؤال الشفوي (المحاسبة التشريعية البرلمانية¹⁸).

أما اليونيسيف وضعت تقرير عن نظام المساءلة : حيث اعتبرت المساءلة هي الالتزام بإثبات أن العمل تم وفقا للمعايير المعتمدة و أن نتائج الأداء تم الإبلاغ عنها بأمانة و دقة.

"كما جاء في تعريف للأمم المتحدة المقترح من الأمين العام في الوثيقة 64-640"، المساءلة هي إلتزام المنظمة و موظفيها بالخضوع للمحابة على تحقيق نتائج معينة تحدد عن طريق توزيع المسؤولية بوضوح و شفافة، رهنا بتوافر الموارد بما تفرضه العوامل الخارجية من قيود، و تشمل المساءلة تحقيق الأهداف و النتائج وفقا للولايات الموكلة و الإبلاغ عن نتائج الأداء بنزاهة و دقة"¹⁹.

أما المحاسبة فهي إجراء يعقب المساءلة و هي تعني محاسبة الفرد على الكيفية التي مارس بها متطلبات دوره و إتخاذ موقف من ممارسته التي من المفترض أن يقوم بها على وفق ما هو منفق عليه من توليية متطلبات مسؤوليات دوره.

و لا تقتصر المساءلة فقط على جانب العقاب بل تركز أيضا على وجود جوانب لتشجيع المسؤولين على أداء مهامهم بإخلاص و فعالية و أمانة و هناك نوعين من المساءلة هما:

أ-المساءلة الوظيفية:تنص على طبيعة استخدام الموارد المادية و البشرية المتاحة داخل الإدارة أو المؤسسة و الأثار المباشرة على التي تباشر المؤسسة عملها فيها.

ب-المساءلة الإستراتيجية:تنص على الأثار البعيدة المدى للمنظمة أو المؤسسة على البيئة و قدرة على تحسين جودة الحياة لا عفاؤها.

و مما سبق يتضح أن أي مسؤولية لا بد لها من شقين أولهما:الالتزام أو التعهد و ثانيتهما المحاسبة أو المساءلة،و هو نتيجتها المنطقية،فبقدر الالتزام تكون المحاسبة و من أهم المؤشرات التي يمكن أن تحكم مبدأ المساءلة مايلي:

1- تناسب حجم المسؤولية الفرد مع السلطة الممنوحة له.

2- وجود آليات لمعاقبة الأفراد و تطبيق آليات المساءلة على جميع العاملين دون تمييز.

3-تناسب الجزاءات المتوقعة على المخافين مع حجم المخالفة ووجود معايير قانونية للتواب و العقاب.²⁰

18 -معرفة جمال الدين علي الشموخ،الحكومية و منظمات المجتمع المدني،دار الكتب و الوثائق القومية،ط1،مصر،2015،ص433.

19 -منير زهران،بتصرف،أطر المساءلة في منظومة الأمم المتحدة،وحدة التفتيش المركزية،جنيف،2011،ص63.

20 -سليمة بن حسن،الحكومة دراسة في المفهوم،مجلة العلوم القانونية و السياسية،العدد10،جامعة الوادي

الجزائر،2015،ص189،188.

الخاتمة:

في الختام تعد مبادئ و قواعد الحكم الراشد أساسا ضروريا لإرساء بيئة حكومية تتسم بالشفافية و المساواة و العدالة و المشاركة. فالحكم الراشد يعزز من قدرة الحكومات على تقديم خدمات فعالة و مستدامة تلبي احتياجات المواطنين، و يضمن إدارة الموارد العامة بطريقة رشيدة و فعالة، كما أن الالتزام بمبادئ مثل الشفافية و احترام سيادة القانون و تمكين المشاركة الشعبية و يسهم في تقليل الفساد و تعزيز الثقة بين المواطن والحكومة.

إن تطبيق مبادئ الحكم الراشد ليس رفاهية أو خيارا، بل ضرورة لتحقيق التنمية المستدامة و الإستقرار الاجتماعي و السياسي، الأمر الذي ينعكس بشكل مباشر على رفاهية الأفراد و تقدم المجتمعات.

قائمة المصادر و المراجع:

- 1- البنك الدولي،(1992)،الحكم الراشد.
- 2-الأكاديمية الوطنية للحكومة،2018.
- 3-حسن عبد الله،الحكم الرشيد و التنمية المستدامة،مجلة العلوم السياسية،العدد2017،55.
- 4-عطية سمير،الحكم الرشيد،مقومات و آليات،دار الفكر العربي،2015.
- 5-معهد الحوكمة في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا،2021،"الحوكمة الرشيدة: مفاهيم و قيم".
- 6-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،"الحوكمة من أجل التنمية""التنمية المستدامة"،2014.
- 7-حاجة عبد العالي،يعيش تمام آمال،بحث بعنوان"تطبيقات مبدأ فصل السلطات في ظل الدستور1992منشور بمجلة الاجتهاد القضائي،جامعة محمد خيضر،بسكرة،الجزائر،العدد4.
- 8-عبد العزيز محمد سالمان،قيود الرقابة الدستورية،نهضة القانون،القاهرة،مصر،1998.
- 9-شريف يونس،استقلال القضاء،مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان،القاهرة،ط2007،1.
- 10-فضل طلال العامري،حرية الإعلام في الوطن العربي في ظل غياب الديمقراطية،هلا للنشر و التوزيع،القاهرة،ط2011،1.
- 11-فاروق أبو زيد،الإعلام و الديمقراطية،عالم الكتب،القاهرة،ط2010،1.
- 12-نزوية بوقاري،الشفافية في عمليات التخصصية،مجلة أخبار التخصصية،المجلد1،العدد5.
- 13-محمد سمير الصبان،أصول قياس أساليب الإتصال المحاسبي،الدار الجامعية،بيروت،1991.
- 14-سامي الطوسي،الإدارة بالشفافية،مجلة البحوث الإدارية،مج14،العدد1،مصر،2020.
- 15-جمال الدين لعويسات،مبادئ الإدارة،دار هومة للنشر و التوزيع،الجزائر،2005.
- 16-أحمد صقر ماستور،الإدارة العامة،دار النهضة العربية للطباعة و النشر،ط1،بيروت،لبنان،1949.
- 17-العلاق بشير،الإدارة الحديثة نظريات و مفاهيم،دار البيانوري للنشر و التوزيع،2008.
- 18-معرفت جمال الدين علي شمروخ،الحكومة و منظمات المجتمع المدني،دار الكتب و الوثائق القومية،ط1،مصر.
- 19-منير زهران،أطر المساءلة في منظومة الأمم المتحدة،وحدة التفتيش المركزية،جنيف،2011.
- 20-سليمة بن حسن،الحكومة دراسة في المفهوم،مجلة العلوم القانونية و السياسية،العدد10،جامعة الوادي الجزائر،2015.